قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة المالية

إعداد

بإشراف **الباحثة**

ناظم شعلان جبار **بنين محمد عودة**

المستخلص :

يهدف البحث الى الكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ في الشركات المالية عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي . وبيان تأثير ذلك على جودة التقارير الصادرة عن تلك الشركات . معرفة مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات المالية المختلفة وتغير هذا التباين. وكذلك يهدف البحث إلى تحديد دور المحاسبي في الحد من الممارسات المتحررة للإدارة في حال المفاضلة ما بين السياسات البديلة بما يعظم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى .وتم تطبيق البحث في البنك المركزي العراقي .

ومن اهم الاستنتاجات البحث هي يعد التحفظ المحاسبي هو احد سمات المعلومات المحاسبية التي تصنف الكثير من المصداقية والموثوقيه على التقرير المالي وعلى الرغم مما يلقاه من معارضة من بعض الهيأت المهنية بسبب مخالفته لخاصيتي الحياد والتمثيل الصادق بعد ظهور القيمة العادلة ، وقد ينتج من تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع المالية مثل تحسين كفاية عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال وهذا ينعكس ايجابياً على قيمة المنشأة وأيضاً يستخدم التحفظ المحاسبي درعاً لتخفيض حالة عدم التأكد من التكهنات المتعلقة بالاحتيال أو التضليل في القوائم المالية، وإن استقلالية المدقق تعتبر من الخصائص الأساسية التي تؤثر على جودة التدقيق. ومن اهم التوصيات التي توصلت لها الباحثة هي التشديد على نوعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بآثار الممارسات السليمة للتحفظ المحاسبي وانعكاساته وقد يأتي ذلك من تكثيف الجهود ما بين الجهات ذات العلاقة المتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ، ضرورة قيام الأسواق المالية بالتزام الشركات بتطبيق التحفظ المحاسبي وأنها جعل شرط مهم من شروط الدارجة في الأسواق المالية .